الأمم المتحدة S/2013/301

مجلس الأمن

Distr.: General
20 May 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة جمهورية كوريا للمجلس في شهر شباط/فبراير ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وقد أُعدت الوثيقة تحت مسؤوليتي، عقب مشاوراتٍ أجريت مع سائر أعضاء مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقةً من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **كيم** سوك
الممثل الدائم

300513 280513 13-34118 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية كوريا (شباط/فبراير ٢٠١٣)

مقدمة

نظر مجلس الأمن في أثناء رئاسة جمهورية كوريا له في شهر شباط/فبراير ٢٠١٣ في عدد من بنود جدول الأعمال المتعلقة بأفريقيا، وهي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو ومالي والصومال وجنوب السودان والسودان. وناقش المجلس أيضا المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط، بما في ذلك اليمن والجمهورية العربية السورية، كما ناقش مسألة عدم الانتشار (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).

وعقد المجلس في شهر شباط/فبراير مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن حماية المدنيين في التراعات المسلحة، ترأسها كيم سونغ - هوان، وزير الخارجية والتجارة لجمهورية كوريا. وعقد المجلس أيضا إحاطة مواضيعية عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي. وعُقدت أيضاً جلسة خاصة بشأن تنفيذ مذكرة رئيس المجلس المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507)، وهي الجلسة الختامية لشهر شباط/فبراير.

وعقد مجلس الأمن ١١ جلسة علنية، وجلستين خاصتين، و ١٣ جلسة مغلقة للمشاورات. واعتمد المجلس ثلاثة قرارات وبيانين رئاسيين، وأصدر ثلاثة بيانات صحفية.

أفريقيا

بوروندي

في ١٣ شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣) الذي مدد به ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لسنة أخرى تنتهي في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وطلب المجلس في هذا القرار من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أن يركز على ستة مجالات ويقدم الدعم فيها لحكومة بوروندي، ومن هذه المجالات تشجيع الحوار وتيسيره بين الأطراف الفاعلة الوطنية وتقديم الدعم لآليات المشاركة على نطاق واسع في الحياة السياسية، لأغراض منها تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في بوروندي، وكذلك من أجل كفالة توافر مناخ موات قوامه الحرية والانفتاح في الفترة المفضية إلى انتخابات عام ٢٠١٥.

وأبرز الممثل الدائم لبوروندي ما أحرزته حكومته من تقدم في المجالات المتصلة بالسلام والأمن، والعملية الديمقراطية، وتعزيز الحكم الرشيد والمؤسسات الوطنية، وقطاع العدالة وحقوق الإنسان، وكرر طلب حكومته الانتهاء من التحويل التدريجي لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق قطري في غضون ١٢ شهراً.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٥ شباط/فبراير، قدمت سوزانا مالكورا، رئيسة ديوان الأمين العام، وهيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس في إطار مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته. وأحاطت رئيسة الديوان المجلس علماً بمستجدات الجهود التي يبذلها الأمين العام في المفاوضات المتعلقة بإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (انظر S/2013/131، المرفق). وقدم وكيل الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الأمنية في كيفو الشمالية والوجود المستقبلي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة) والولاية التي ستُسند إليها. وتحدث عن خيار أن يُدرج ضمن ولاية البعثة لواء للتدخل. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للتعجيل باعتماد الإطار وشددوا على ضرورة تنفيذه بفعالية. وتبادل الأعضاء الآراء أيضاً بشأن السبل الكفيلة بتعزيز فعالية العمليات التي تقوم بها البعثة.

وفي ٢١ شباط/فبراير، عقدت جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة. وقدم روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة، إحاطة بشأن الوضع الأمني في شمال كيفو، والحالة الإنسانية للمشردين داخلياً، والجهود الجارية الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، تكلم الممثل الخاص، في إطار إحاطة مقدمة للمجلس، عن الحالة الأمنية والتحديات الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحدث عن الاقتراح الداعي إلى إنشاء لواء للتدخل في إطار ولاية البعثة. ودعا أعضاء المجلس إلى النظر في الإذن بإنشاء هذا اللواء بهدف تعزيز بعثة حفظ السلام. وأجرى الأعضاء مشاورات تبادلوا خلالها وجهات النظر بشأن المقترحات المقدمة من الأمانة العامة، وأعربوا عن القلق من تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً (SC/10924) رحب فيه بالتوقيع في أديس أبابا يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية برعاية الجهات الضامنة للإطار، وهي الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورئيس المؤتمر الدولي

المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأثنى أعضاء مجلس الأمن على ما يقوم به الأمين العام وزعماء المنطقة من أعمال، ودعوا الدول الموقعة على الإطار على تنفيذ التزاماتها بالكامل وبحسن نية.

غينيا – بيساو

في ٥ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات بكامل هيئته بشأن التقدم المحرز في عملية الانتقال في غينيا – بيساو. وأشار تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، في إحاطته إلى أن إحراز أي تقدم يتوقف على استمرار الإرادة السياسية للأطراف الوطنية المعنية وروح التوافق والإدماج الحقيقي. وأدلى ببيانات كل من الممثلة الدائمة للبرازيل، ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والممثل الدائم لكوت ديفوار، يوسوفو بامبا، باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والممثل الدائم لموزامبيق، أنطونيو غومينديي، باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأجرى أعضاء المجلس مشاورات شددوا خلالها على ضرورة الإسراع باستعادة النظام الدستوري عن طريق تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وأعربوا عن الأمل في أن يستمر بذل الجهود المتضافرة من قبل الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٩٢ (٢٠١٣)، ومدد فيه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لفترة من ثلاثة أشهر تنتهي في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، بهدف منح الأمين العام الوقت اللازم لتقييم الحالة على أرض الميدان وتقديم التوصيات بحلول ٣٠ نيسان/أبريل بشأن إمكانية إعادة تنظيم البعثة. وكرر المجلس في هذا القرار مطالبته القوات المسلحة بالخضوع التام لسيطرة السلطة المدنية وطلب إلى الأمين العام أن يواصل، من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، تيسير الإسراع بوضع النص النهائي لاتفاق سياسي أعم لإعادة إرساء النظام الدستوري. وأعرب المجلس في القرار أيضا عن استعداده للنظر في اتخاذ إجراءات أخرى، في ضوء معلومات إضافية، للتصدي للضالعين في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا – بيساو، تماشيا مع الفقرتين ٦ و ٧ من قراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

مالي

في ٦ شباط/فبراير، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في مالي في إطار مشاورات مغلقة. وأطلع المجلسَ على ما أُحرز من تقدم سياسي

وعسكري، وعلى حالة خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية التي اعتمدتها الجمعية الوطنية المالية في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وأضاف قائلاً إن الأمم المتحدة لا تزال تشعر بالقلق إزاء الادعاءات بوقوع تجاوزات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وقال إنه من الضروري بذل الجهود على المدى الطويل في سبيل مصالحة وطنية فعالة. وأكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الفرنسية والأفريقية، وكرروا التأكيد على أهمية العملية السياسية لحل الأزمة. وأعرب معظم الأعضاء عن القلق إزاء خطورة الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في مالي. وأحاط أعضاء المجلس علما بمؤتمر المانحين المعقود في أديس أبابا، ثم شددوا على ضرورة زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي لتلبية احتياجات الشعب المالي.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن مالي. وأحاط وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، مجلسَ الأمن علماً بمستجدات الحالة السياسية والأمنية في البلد. ففي ما يتعلق بالعملية السياسية، رحب بالتزام الماليين بإجراء الانتخابات في تموز/يوليه، وأحاط المجلسَ علماً بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في مالي لمساعدة السلطات المالية في المجال السياسي. وأشار إلى التقدم المحرز في الحالة الأمنية بفضل العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الفرنسية والأفريقية. وأوصل أيضاً الرسالة المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ الموجهة من ديونكوندا تراوري، رئيس مالي المؤقت، إلى الأمين العام، وهي الرسالة التي يطلب فيها الرئيس المؤقت الدعم بهدف الإسراع بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وأشار إلى أن هذا الأمر سيفضي إلى تحويل البعثة إلى عملية لحفظ السلام في البلد تابعة للأمم المتحدة (انظر S/2013/113، المرفق).

وشدد أعضاء المجلس على الحاجة الملحة لإحراز تقدم سياسي وناقشوا إمكانية نشر قوة لحفظ السلام في مالي في المستقبل. وفي أعقاب تلك المشاورات، وبناء على توافق في الآراء توصل إليه الأعضاء، طلب رئيس المجلس، في رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/2013/129) إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره عن مالي، المقرر تقديمه قبل ٢٠ آذار/مارس، عملاً بالقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، توصيات، لينظُر فيها المجلس، بشأن الخيارات المتاحة لإنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

الصومال

في ١٤ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن الحالة في الصومال. واستناداً إلى تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/69)، أبلغ الأمين العام المساعد للشؤون السياسية عن الحالة الأمنية والخيارات المتعلقة بمستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد. وأكد أن

إحراز تقدم في الصومال يحتاج إلى تغيير متزامن يدعمه، وأشار في هذا الصدد إلى أن توصية الأمين العام بإقامة بعثة دعم تابعة للأمم المتحدة هي أفضل خيار أمام الأمم المتحدة لتقديم دعم متقدم. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن القلق من انعدام التمويل المستدام والثابت لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وشاركت فوزية يوسف عدنان، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية الصومال، في جلسة الإحاطة. وتكلمت عن الجهود التي تبذلها حكومة الصومال لاعتماد إطار للسياسة العامة يقوم على ستة أركان، هي الأمن وبناء السلام، وإصلاح القانون والحكم الرشيد، والانتعاش الاقتصادي. وأضافت قولها إن التخلص من بقايا حركة الشباب يأتي على رأس الأولويات. وطالبت في هذا الصدد بأن يقدم مجلس الأمن الدعم في رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة للسماح للقوات المسلحة الوطنية الصومالية بتولي المسؤولية الكاملة عن أمن البلد. وأعقبت الإحاطة مشاورات مغلقة رحب خلالها أعضاء المجلس بتحسين الحالة وشددوا على الحاجة إلى بعثة سياسية تابعة للأمم المتحدة، وإن تباينت الآراء بشأن طرائق إنشائها.

السودان/جنوب السودان

في ٧ شباط/فبراير، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن المسائل ذات الصلة بالسودان وجنوب السودان، وهي: قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وحالة تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

وفي إطار تقرير مقدم للمجلس عن فترة ستين يوماً، قدم إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الأمنية في أبيي. وقدم هايلي منكريوس، مبعوث الأمين العام الخاص إلى السودان، إحاطة عن آخر التطورات في العلاقات بين السودان وجنوب السودان، وأعرب عن القلق من عدم إحراز أي تقدم في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين السودان وجنوب السودان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقدمت ماريا كريستينا برسيبال، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، إحاطة بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء.

وأكد أعضاء المجلس على ضرورة الإسراع بإنشاء إدارة منطقة أبيي، والمجلس ودائرة الشرطة، فضلا عن المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، والتنفيذ الفوري لجميع الاتفاقات التسعة التي وقعها في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ السودان وجنوب السودان. ولاحظ بعض أعضاء المجلس بانزعاج الحالة الإنسانية المتدهورة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وأكدوا على الحاجة الملحة إلى إفساح الطريق

أمام المساعدات الإنسانية، وإلى إجراء محادثات مباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال بهدف تسوية الشواغل السياسية والأمنية والإنسانية. ورأى بعض الأعضاء أن وصول المساعدات الإنسانية يتوقف إلى حد بعيد على الإسراع ببدء المحادثات المباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، ووقف الأعمال القتالية في المنطقتين. وبخصوص ما أُبلغ عنه من حالات انتهاك للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، شدد البعض على ضرورة الحرص على تنفيذ الجزاءات. وأشار آخرون إلى الحاجة إلى مزيد من إجراءات التحقق.

وفي ١٤ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٩١ (٢٠١٣) ومدد فيه حتى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ ولاية فريق الخبراء الذي يرصد حظر توريد الأسلحة والجزاءات المفروضة على من يعرقلون السلام في السودان. وطلب المجلس في هذا القرار إلى فريق الخبراء أن يقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان معلومات مستكملة شهريا، وأن يواصل تنسيق أنشطته مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز العملية السياسية في دارفور. وأدلى دفع الله الحاج علي عثمان، الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، ببيان أكد فيه من جديد التزام حكومته بالتعاون مع اللجنة وفريق الخبراء.

وفي ٢١ شباط/فبراير، قدم المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان إحاطة إلى المجلس في إطار المشاورات التي تُجرى مرة كل أسبوعين وفقا للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وتناول في إحاطته الحالة الأمنية على طول الحدود، وتنفيذ اتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والحالة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وأكد المجلس الحاجة إلى إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وطالب بإجراء محادثات مباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٦ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسته الشهرية بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية للمجلس إحاطة في جلسة علنية. وأعقب الإحاطةَ مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

وشدد وكيل الأمين العام أن عام ٢٠١٣ مناسبة هامة للدفع قدماً بالعملية السياسية. وأكد على ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة وملموسة بطرق منها تفعيل المجموعة الرباعية واضطلاعها بدور عملي. وأعرب عن القلق من الأحداث الأخيرة، بما في ذلك إطلاق صواريخ من غزة في وقت سابق من ذلك اليوم وموت المعتقل الفلسطيني عرفات جرادات. وبخصوص الجمهورية العربية السورية، أعرب عن القلق إزاء الخسائر الفادحة التي يتكبدها المدنيون السوريون وكرر الإعراب عن إدانة الأمين العام لما ورد في التقارير من قصف بالقذائف التسيارية لحلب ولسلسلة من التفجيرات في دمشق. ورحب باقتراح الحوار الذي قدمه معز الخطيب، رئيس الائتلاف الوطني السوري، وأضاف أن تكثيف المجلس للجهود من شأنه أن يحدث فرقاً جوهرياً. وأما عن لبنان، فقد أعرب عن القلق من أن النزاع المتواصل في الجمهورية العربية السورية يؤثر بصورة متزايدة في البلدان المجاورة للبلد، ومنها لبنان.

وفي أعقاب الإحاطة، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته. ففيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، أعرب الأعضاء عن القلق من التأثير السلبي الذي قد يكون للأحداث الأخيرة على عملية السلام. وأكدوا أهمية الحوار وبناء الثقة بين الجانبين. وبخصوص الجمهورية العربية السورية، أعرب عدة أعضاء عن قلق بالغ من العدد المرتفع للخسائر البشرية من المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان. وكرر المجلس التأكيد على ضرورة تشجيع المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في ١٧ شباط/فبراير، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن الجمهورية العربية السورية واستمع إلى إحاطات قدمتها فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية والمنسقة في حالات الطوارئ، وأنتونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وزينب حواء بنغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وقدمت وكيلة الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن الحالة الإنسانية المتدهورة في الجمهورية العربية السورية. وقالت إن أكثر من نصف المستشفيات العامة في سوريا أُصيبت بأضرار وأن مدرسة من كل خمس مدارس إما تعرضت للتدمير وإما تُستعمل ملجأ جماعياً. وقال المفوض السامي إن نحو ٧٠٠ ٩٣٦ لاجئاً يوجدون في البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية، مشيراً إلى أن هؤلاء اللاجئين أصبحوا يشكلون عبئاً اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً على البلدان المضيفة. وقال أيضاً إن البلدان المضيفة كانت في غاية الكرم وأبقت حدودها مفتوحة، ولكن لما أصبحت قدراتها تحت ضغط شديد، فقد أصبح يتعين على المجتمع الدولي أن يكثف الجهود لمد يد العون إلى تلك البلدان. وقدمت الممثلة الخاصة نظرة

عما يُرتكب في الجمهورية العربية السورية من انتهاكات جنسية خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان على أساس النوع الجنساني. وأعربت عن القلق العميق من أن المدنيين أصبحوا مستهدفين بالعنف الجنسي من جميع الأطراف.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق من الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان وطالبوا الأطراف في الجمهورية العربية السورية بإفساح المجال أمام المساعدات الإنسانية. وأكد الأعضاء ضرورة إيجاد تسوية سلمية للأزمة، ثم شددوا على أن تعهدات المجتمع الدولي لتقديم المساعدة في الوقت المناسب للشعب السوري من الضروري الوفاء بها.

الشرق الأوسط (اليمن)

في ٧ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن نتائج البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى اليمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وقام كل من مارك ليال غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومحمد لوليشكي، الممثل الدائم للمغرب، بوصفهما قائدي الوفد، بتقديم إحاطة إلى المجلس عن الاجتماعات التي عُقدت مع المسؤولين اليمنيين بشأن الأعمال التحضيرية للحوار الوطني، والوضع الإنساني، وتنفيذ مبادرة الانتقال التي قدمها مجلس التعاون الخليجي. وأشارا إلى أن الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي منصور، حث مجلس الأمن ألا يتردد في التصرف بحزم من أجل الوقوف في وجه أي شخص تسول له نفسه تقويض العملية السياسية. وبعد زيارة الوفد بفترة وجيزة أعلن الرئيس هادي أن مؤتمر الحوار الوطني سيبدأ في ١٨ آذار/مارس.

وفي مشاورات أُجريت في وقت لاحق، استمع المجلس إلى إحاطة من المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن، جمال بن عمر، بشأن الحالة في اليمن. وأثنى المستشار الخاص بقوة على عمل الرئيس هادي واللجنة التحضيرية للحوار الوطني، ولكنه قال إن اليمن لا يزال يواجه العديد من التحديات على المسار المؤدي إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠١٤. وشدد على ضرورة أن يظل المجلس متنبهاً إلى المحاولات المستمرة الرامية إلى عرقلة العملية الانتقالية، وعلى أهبة الاستعداد للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير عند الضرورة. ولاحظ أعضاء المجلس التقدم المحرز في عملية الانتقال السياسي في البلد. ورحب معظم الأعضاء بكون المجلس استطاع أن يبعث برسالة دعم قوي للشعب اليمني من خلال إيفاده بعثة إلى اليمن. وأعربوا أيضا عن القلق إزاء التحديات الإنسانية والأمنية.

وفي ١٥ شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا عن الحالة في اليمن (S/PRST/2013/3). ورحب المجلس بالإعلان الأخير الصادر عن رئيس اليمن بشأن بدء فعاليات مؤتمر الحوار الوطني في ١٨ آذار/مارس، ولكنه أعرب عن القلق إزاء التقارير التي

تتحدث عن تدخل أفراد يمثلون النظام السابق، والمعارضة السابقة، وغيرهم ممن لم يلتزموا بالمبادئ التوجيهية للاتفاق المتعلق بآلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن، وخصوصاً منهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح ونائب الرئيس السابق علي سالم البيض. وحث المجلس أيضاً جميع الأطراف في اليمن على تسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ أعمال العنف لتحقيق مآرب سياسية، والامتناع عن الاستفزازات، والامتثال التام للقرارين ٢٠١٤ (٢٠١٢) و ٢٠٥١ (٢٠١٢).

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الهجمات الإرهابية

في ١ شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن بيانا للصحافة (SC/10906) يدين فيه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي على سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في أنقرة، وهو الهجوم الذي أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة عدد آخرين. وأعرب المجلس عن صادق التعازي وأدان أعمال العنف الجديدة والمتكررة ضد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين. وبالإضافة إلى ذلك، كرر المجلس التأكيد على ضرورة التصدي بكل الوسائل للأعمال الإرهابية التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الاتحاد الأوروبي)

وفي ١٣ شباط/فبراير، قدمت كاثرين آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهدف المساهمة في توطيد السلم والأمن الدوليين. وأكدت الممثلة السامية من جديد دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لعمل المجلس وتحدثت عن تعاون الاتحاد الأوروبي مع الشركاء الإقليميين والدوليين في أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط. وأشار أعضاء المجلس إلى أهمية توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأقروا بالمساهمة القيمة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في التصدي للتهديدات والتحديات العالمية، ولا سيما في مجالات منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وحفظ السلام وبناء السلام.

عدم الانتشار (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

في ١٢ شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مشاورات عاجلة للمجلس بكامل هيئته لمعالجة الحالة الناشئة عن التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي أعقاب تلك المشاورات، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/10912) أدان فيه بشدة التجربة النووية التي تشكل انتهاكا جسيما لقرارات المجلس ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، وتقوم دليلاً يثبت أن تهديداً صارخاً للسلم والأمن الدوليين لا يزال قائماً. وأشار المجلس إلى قراره ٢٠٨٧ (٢٠١٣) الذي اتخذ بالإجماع في كانون الثاني/يناير، وأعرب فيه المجلس عن عزمه اتخاذ إجراءات كبيرة في حالة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتجربة نووية أخرى. وقال الأعضاء إنهم سيشرعون في العمل فورا على التدابير المناسبة التي ينبغي إدراجها في أي قرار يتخذه مجلس الأمن.

وفي ٢١ شباط/فبراير، قدمت سيلفي لوكاس (لكسمبرغ)، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، إلى مجلس الأمن في جلسة مشاورات، تقرير اللجنة الذي يغطي تسعين يوماً. وقدمت الرئيسة إحاطة إلى المجلس عن الأنشطة الجارية التي تقوم بها اللجنة، بما في ذلك تدابير المتابعة المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٠٨٧ (٢٠١٣). وأدان أعضاء المجلس عملية الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستخدمة تكنولوجيا القذائف التسيارية، والتجربة النووية، وشددوا على ضرورة أن يتخذ المجلس موقفاً صارماً. ودعوا اللجنة أيضاً إلى تعزيز دورها وأنشطتها في هذا الصدد.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

في ١٢ شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، واعتمد بيانا رئاسيا (S/PRST/2013/2). وترأس المناقشة وزير الخارجية والتجارة لجمهورية كوريا. ومن الحاضرين الرفيعي المستوى وزير الخارجية والتعاون لرواندا ووزير الخارجية لأذربيجان. وقدمت إحاطات إلى المجلس من بان كي – مون، الأمين العام، ونافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفيليب شبوري، مدير شؤون القانون الدولي والتعاون الدولي في لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وقال الأمين العام إن المدنيين لا يزالون عرضة لأخطار غير مقبولة تهدد الحياة والكرامة في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم، وحث المجلس على القيام بدور قيادي في حماية المدنيين وضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن المجلس بحاجة إلى الاستجابة على وجه الاستعجال في الحالات التي تتعرض فيها حياة المدنيين للتهديد، مع التركيز بصفة خاصة على الجمهورية العربية السورية، ومالي، وأفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعض البلدان الأخرى.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق من أن المدنيين لا يزالون يشكلون الأغلبية العظمى من الضحايا في حالات النزاع المسلح، وأقروا بأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وأكدوا من جديد مطالبتهم جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بالتقيد بدقة بالالتزامات التي تقع عليها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وعلاوة على ذلك، أكد أعضاء المجلس من جديد معارضتهم الشديدة للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وشددوا على مسؤولية الدول عن الامتثال لالتزاماتها ذات الصلة المتعلقة بإنهاء الإفلات من العقاب. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، شارك في المناقشة المفتوحة ٥٥ من الدول الأعضاء ووفدان من الوفود المراقبة. ومن القضايا الرئيسية التي تناولها النقاش كفالة المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وتحسين فرص الحصول على المساعدة الإنسانية، وتعزيز القدرات الوطنية على حماية المدنيين، واتخاذ التدابير الوقائية.

وكرر المجلس في البيان الرئاسي S/PRST/2013/2 تأكيد التزامه بمعالجة آثار النزاعات المسلحة على المدنيين وما يترتب عليها من عواقب في حالات ما بعد النزاع، وخاصة على النساء والأطفال. وأقر المجلس أيضاً بأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وكفالتها لجميع الأفراد الموجودين داخل أراضيها والخاضعين لولايتها على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي ذي الصلة. وشدد على ضرورة تعزيز المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتم التشديد على أن بعثات حفظ السلام التي تنص ولايتها على حماية المدنيين يتعين عليها أن تكفل تنفيذ تلك الولاية، وأن أنشطة الحماية التي صدر بها تكليف يجب أن تعطى لها الأولوية حين اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القدرات والموارد المتاحة، بما في ذلك موارد المعلومات والاستخبارات، في تنفيذ الولايات. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريره اللاحق بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وأن تُقدَّم التقارير بعد ذلك مرة كل ١٨ شهراً، وبذلك يكون المجلس قد حدد للمرة الأولى دورة منتظمة للإبلاغ عن حماية المدنيين.

تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2010/507

في ٢٨ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة خاصة بشأن تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2010/507، وكانت تلك هي جلسة الاختتام لشهر شباط/فبراير. وقدم رئيس المجلس إحاطة عن أنشطة المجلس وجدول أعماله خلال الشهر. وقال إنه يأمل في أن تكون الجلسة فرصة للمجلس ليُعمل التفكير في عمله، وأن تكون مفيدة في تعزيز مساءلة المجلس وشفافيته أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة.

ولاحظ أعضاء المجلس أن المجلس ركز بشكل أساسي في شباط/فبراير على القضايا المتعلقة بأفريقيا والشرق الأوسط. ورحبوا بعقد المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وباعتماد البيان الرئاسي. وأشاروا أيضاً إلى رد المجلس في الوقت المناسب على التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وركزت المناقشات أيضاً على الحاجة الملحة إلى أن يتخذ المجلس خطوات موحدة وفي الوقت المناسب في حالات معينة في أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، حضر الجلسة ٧٤ دولة من الدول الأعضاء ووفد واحد من الوفود المراقبة.